مسلمو ساحل العاج..
الأزمة وسيناريوهات المستقبل!

أ. بسّام المسلماني(*)

عادت أجواء التوتر والاضطرابات لتضرب المشـهد السياسـي والأمني مجدداً في سـاحل العـاج؛ بعد رفض الرئيس المنتهية ولايته «لوران جباجبو Laurent Gbagbo» القبـول بنتائج الانتخابات الرئاسية والإقرار بهزيمته أمام مرشّح تجمُّع الجمهوريين «الحسن واتـارا» Alassane Ouattara المعترف به من قبـل المجتمع الدولي رئيساً منتخباً للبلاد، والذي يعوّل عليه كثيراً - بعد القبض على غريمه (لوران جباجبو) - لطيّ صفحة عقد دموي شهدته البلاد؛ أفضى إلى تقسيمها بين جنوب تسيطر عليه الأقلية المسيحية، وشمال تحكمه الأغلبية المسلمة.

لكن ما قصة هـذا الصراع ومراحله؟ وكيف تطورت الأوضاع حتى تم القبض على "جباجبو".

مسلمو ساحل العاج:

يبلغ عدد سكان ساحل العاج، وفق إحصائيات عام ٢٠٠٩م، قرابة ١٩,٩٩٧,٠٠٠ مليون نسـمة، وكشأن كل الإحصائيات تختلف الأرقام حول نسب السكان؛ إذ تتراوح تقديرات عدد المسلمين بها بين ٦٠٪ - ٦٥٪ (أي قرابـة ١٣ مليون نسـمة)، يدين معظمهم بالمذهب المالكي كشأن معظم دول غرب إفريقيا، وتتراوح نسـبة النصارى بين ٢٠٪ - ٢٥٪

معظمهم كاثوليك (٨٠٪)، ويشـكّل الوثنيون النسبة الباقية.

ويوجـد بالبـلاد ٧٠ طائفة عرقيـة، لعل من أبرزهـا: الماندينجو، والجيـولا أو الديولا (التي ينتمي إليها «الحسـن واتارا» زعيـم حزب تجمع الجمهوريين المعارض) المسلمتين في الشمال، ومن أشـهر القبائل المسيحية قبائل البيتي Pete التي ينتمي إليه الرئيس «لوران جباجبو»، والبولي Poli التـي ينتمي إليها كل من الرئيس الراحل «هوافييه بوانييه» والرئيس «كونان بيديه» في الجنوب، فضلاً عن قبيلة ياكوبا في الغرب التي ينتمي إليها الرئيس العسكري الراحل «روبرت جيه».

وهناك أكثر من سـتين لهجة محلية؛ أبرزها لهجـة المانـدي الخاصة بقبائل الماندينجو، إلا أن الفرنسية هي اللغة الرسمية في البلاد.

أغلبيـة المسـلمين يعملون فـي الزراعة في الشـمال، وخصوصاً في محصول الكاكاو، في حين

(*) كاتب وباحث مصري.

يعمل الجنوبيون في مجال التجارة والصناعة.

هذا التقسيم الاقتصادي بالإضافة للتقسيم الجغرافي كانا سببين في زيادة حدّة الانقسامات في البلاد، وخصوصاً في ظل سياسة التمييز ضد المسلمين؛ حيث انقسمت البلاد إلى قسمين تقريباً؛ هما: شمال مسلم زراعي فقير يشكّل الأغلبية، وجنوب مسيحي صناعي تجاري غني يشكّل الأقلية.

«لعب الاستعمار الفرنسي منذ قدومه للبلاد أواخر القرن التاسع عشر، وحتى حصول البلاد على استقلالها عام ١٩٦٠م، دوراً هاماً في تكريس هذه الفوارق، فقام بإخضاع البلاد لنظام الحكم المباشر، وعمل على التمييز بين المواطنين على أساس الدين، فسمح لأبناء القبائل الوثنية والمسيحية باستكمال تعليمهم في فرنسا، وفي المقابل حُرم المسلمون من شغل الوظائف الهامة في البلاد.

ثم أصدر قانوناً عام ١٩٣٩م تم بموجبه وضع أنصار كل ديانة تحت إشراف وزارة الداخلية، حتى يسهل تتبع تحركات أتباع كل ديانة، ومن ثم احتواء أي حركة اضطراب أو تذمّر، (ولعل ذلك كان سبباً في بروز الخلاف بين النظام الكاثوليكي، والمعارضة الإسلامية بعد ذلك، حيث كانت المعارضة تطالب دائماً بحقيبة الداخلية؛ من أجل تحاشي عملية التتبع والاعتقال، فضلاً عن إسقاط الهوية عن المسلمين، كما سنرى بعد ذلك).

ولم تكتفِ باريس بهذا، بل كانت تكافئ كل من يرتد عن دينه من المسلمين بمنحه الجنسية الفرنسية، وبذلك ساهمت فرنسا في تمكين الأقلية الكاثوليكية من السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، كما سعت لطمس الهوية الثقافية للأغلبية المسلمة؛ من خلال جعل الفرنسية هي اللغة الرسمية، كما حظرت لغة الماندي التي كانت لغة الإسلام في غرب إفريقيا، فضلاً عن منعها تدريس الإسلام في المدارس.

لم يرغب الاستعمار الفرنسي في الرحيل دون تسليم البلاد لأحد الأتباع الأوفياء الذي يسمح لهم بالبقاء - بصور مختلفة - في البلاد، ولم تجد فرنسا رجلاً أوفى من «هوفييه بوانييه» رئيس الحزب الديمقراطي ذي الغالبية الكاثوليكية، وعضو البرلمان الوطني الفرنسي، حيث إنه يتمتع بالجنسية المزدوجة، فصار «بوانييه» رئيساً للبلاد، وصار حزبه هو الحزب الوحيد، بالرغم من أنه أخذ بالمبادئ الليبرالية في المجال الاقتصادي.

كانت فرنسا تكافئ كل من يرتد عن دينه من المسلمين بمنحه الجنسية الفرنسية

وتم وضع أول دستور - علماني - في البلاد، واحتفظت فرنسا بقاعدة عسكرية كبيرة، هي قاعدة ميناء بويه بالقرب من أبيدجان Abidjan، ويوجد بها قرابة ألف جندي من الكتيبة ٤٣ مشاة بحرية، ولم يمضِ سوى عامين فقط حتى قام «بوانييه» بتوقيع معاهدة للدفاع المشترك مع باريس عام ١٩٦٢م، يحق لفرنسا بمقتضاها التدخل لإنقاذ البلاد من أي عدوان خارجي، أو تمرد داخلي، كما تم تغيير اسم البلاد إلى الفرنسية، فأصبحت «كوت ديفوار»».

كان لنشأة «بوانييه» في المدارس التبشيرية بصماتها الواضحة على سياسته، فلقد أقسم أمام بابا الفاتيكان على جعل بلاده قاطبة تحت «راية الصليب»، وعمد إلى إشاعة فكرة تفوّق الكاثوليكية على الديانة الإسلامية، وذلك أثناء بناء كنيسته الشهيرة في العاصمة ياماسوكرو، وقام بتسخير المال العام لخدمة الكنيسة والمدارس الكاثوليكية، كما فتح وسائل الإعلام الرسمية لتغطية الاحتفالات الكاثوليكية، خاصة يوم الأحد الذي كان يوم العطلة

الأسبوعية الرسمية في البلاد، كما أعلن أيام الأعياد الكاثوليكية أيام عطلات رسمية، في حين رفض الاعتراف بأعياد المسلمين، وهو أمر غير مسموح به حتى اليوم»[١].

اعتمد «بوانييه» مبدأ الحريات الاقتصادية، وعمل على تشجيع الاستثمار الحر، وقد ساهمت هذه السياسة في دخول عدد كبير من المستثمرين الأجانب للبلاد، «كذلك شجّعت على هجرة العمالة - خاصة في مجال زراعة الكاكاو الذي تعد ساحل العاج أكبر منتج له على مستوى العالم؛ إذ تنتج قرابة ثلث الناتج العالمي - من دول الجوار الإسلامي، خاصة مالي - بوركينافاسو - غينيا، وسمح لهؤلاء المستثمرين الأجانب بالحصول على الجنسية العاجية، حتى بلغ تعداد هؤلاء قرابة ٦٠ ألفاً - منهم ٤٠ ألف فرنسي - يسيطرون على ٤١٪ من رأس المال، و ٥٥٪ من تجارة البلاد، في حين بلغ عدد الأجانب الأفارقة من دول الجوار قرابة ٥ ملايين نسمة - معظمهم مسلمون -، وهو ما أحدث مشكلة بعد ذلك، خاصة بعدما تزاوج هؤلاء بالعاجيين؛ لذا تمت إثارة قضية المواطنة فيما يتعلق بالترشيح في الانتخابات، وكان أول من أثار هذه القضية الرئيس «كونان بيديه» عندما أراد الحيلولة دون منافسة «الحسن واتارا» له في الانتخابات التي شهدتها البلاد عام ١٩٩٥م»[٢].

بدأ الوضع السياسي للمسلمين أوائل التسعينيات في التحسّن التدريجي، وخصوصاً «بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من ناحية، ومظاهرات الطلبة المنادية بالأخذ بمبدأ التعددية من ناحية ثانية، وتم إجراء أول انتخابات رئاسيّة تعددية في البلاد، وكانت المفاجأة أن المرشّح الرئيس لـ «بوانييه» كان كاثوليكياً أيضاً، وهو «لوران جباجبو» رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية ذات التوجهات الاشتراكية، ورئيس البلاد الحالي، كما بدأ «بوانييه» يشعر بمزاحمة من رئيس البرلمان «كونان بيديه»، وهو كاثوليكي أيضاً من قبيلته نفسها، ومِن ثَمّ قام باستحداث منصب رئيس الحكومة، وعهد به إلى شخصية مسلِمة من الشمال هي «الحسن واتارا» - نائب رئيس صندوق النقد الدولي ورئيس حزب التجمع الجمهوري الذي ينتمي إلى قبيلة الجيولا، ولقد ساهمت هذه الخطوة في إيجاد حالة من التوازن النسبي بين المسيحيين والمسلمين»[٣].

المواقف الأخيرة لـ «بوانييه»، من تعيين «الحسن واتارا»، وإتاحة بعض الحريات للمسلمين، أغضبت فرنسا والفاتيكان وأتباعهم في «ساحل العاج»، فقاموا بإبراز شخصية جديدة لم تكن سوى «كونان بيديه» (رئيس البرلمان) الذي تولّى رئاسة البلاد تلقائياً بعد وفاة «بوانييه» طبقاً للدستور.

ولكن الصراع بين «بيديه» ومنافسه الانتخابي «واتارا» الذي يتمتع بشعبية كبيرة في صفوف المسلمين، وبعض المسيحيين والوثنيين الراغبين في استكمال الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها البلاد على يد «واتارا»، دفع «بيديه» ومعاونيه إلى التلاعب بقضية «الجنسية»، حيث شكّكوا بـ «إفوارية» المنافس الانتخابي القوي، وقالوا: إنه من أصول «بوركينية»، وقد أدّت هذه الخدعة إلى فوز «بيديه» بمدة رئاسية جديدة وسط أجواء من الغضب الشعبي والتوترات؛ انتهت بإطاحة الجيش به عام ١٩٩٩م، واختير «روبرت جي» رئيساً مؤقتاً للبلاد، وفي موعد الانتخابات رشّح «جي» نفسه للرئاسة واستخدم الورقة القديمة «الجنسية» لإبعاد «واتارا» عن الصراع الانتخابي؛ بيد أنه هُزم أمام «جباجبو».

(١) ساحل العاج، موسوعة الإخوان المسلمين.
http://www.ikhwan.net/wiki/index.php

(٢) مصدر سابق.

(٣) مصدر سابق.

ومـا هذه الورقة إلا إحدى وسـائل سـيطرة الجنوب على الشـمال؛ إذ من المعلوم أن فرنسـا فـي أعقاب مؤتمر برليـن ١٨٨٤ – ١٨٨٥م الذي أعطى مشروعية تقسيم إفريقيا للقوى الاستعمارية الأوروبية؛ قد شرعت في تأسيس اتحادين رئيسين يضمّان مستعمراتها في إفريقيا:

الأول: أُطلـق عليـه «اتحـاد غـرب إفريقيا الفرنسـية»، وعاصمتـه «داكار»، وكان يضم كوت ديفوار.

الثانـي: هـو «اتحـاد إفريقيا الاسـتوائية الفرنسية»، وعاصمته «برازافيل».

وقد انتهجت فرنسـا أسلوب الإدارة المباشرة في حكم هذه المستعمرات، ومن ثم كانت جميعها مثل أقاليم تابعة للدولة الأم التي تشرف عليها من خلال وزارة المستعمرات في باريس، يعني ذلك أن مسألة «المواطنة» في إقليم معيّن لم تنشأ إلا بعد الاستقلال عن فرنسـا، وأنها مسألة حديثة نسبياً ترجع في حالة كوت ديفوار إلى عام ١٩٦٠م.

وعلـى صعيد آخر؛ فإن الأعـراف والمواريث التقليدية الإفريقية تقرّ وتعترف بكلٍّ من النسـب الأبوي والنسـب الأمّـي (من جهـة الأم)، أي أن أحدهمـا يكفي، وليس بالضـرورة كلاهما، علاوة علـى أن رئيس البلاد لـم يُنتخب يومـاً بطريقة ديمقراطية فعلية، سـواء كان «هوفييه بوانييه» أو «كونـان بيديه» أو «روبرت جي» أو «لوران جباجبو» الذي أعلن نفسه بنفسه فائزاً بعد انتخابات أكتوبر ٢٠٠٠م التي واجهت أكثـر الاعتراضات في تاريخ البلاد؛ بسب استبعاد «الحسن واتارا» منها[1].

■ حكم «جباجبو» واضطهاد المسلمين:

عقب تسـلّم «جباجبو» للسـلطة لم ينجح في احتواء الشـمال وزعيمه «واتـارا» بعد الانتخابات الرئاسـية، صحيح أنه التقاه، إلا أنه لم ينجح في التوصّل لاتفاق ودّي معه بالترضية له، مثل: منحه منصـب رئيس الحكومة - كما فعـل «بوانييه» -، أو إحـدى الحقائب الوزارية السـيادية، خصوصاً أن «واتـارا» لم يعترف بنتيجة الانتخابات بسـبب اسـتبعاده منها، إلا أن «جباجبو» أصرّ على تطبيق مبدأ الاستبعاد، وقرر كذلك عدم مشاركة «واتارا» في الانتخابات البرلمانية التي شـهدتها البلاد في شهر ديسمبر، كما تمّ اسـتبعاد حزب «واتارا» من تشـكيلة الحكومة الجديدة، والتي اسـتأثر فيها حزبه بأغلبية مقاعدها؛ ١٨ مقعداً من إجمالي ٢٣ مقعداً.

لم يكتف «جباجبو» باستبعاد المسلمين سياسياً، بل سعى إلى تصفيتهم جسدياً، من خلال تشكيل ميليشيات عسكرية موالية له عرفت باسم «كتائب الموت»

ولـم يكتف «جباجبو» باسـتبعاد المسـلمين سياسـياً، بل سعى إلى تصفيتهم جسدياً من خلال تشكيل ميليشيات عسكرية موالية له عُرفت باسم «كتائـب الموت»، وتضمّ بالأسـاس أفـراد قبيلته (البيتي)، فضلاً عن الحرس الخاص به، ولقد كان الهدف الأساس لهذه الكتائب: هو تصفية خصومه الشـماليين (المسـلمين)، وفي مقدمتهم «واتارا» الذي دعا أنصاره إلى ضرورة العمل على إسـقاط النظام، وهنا شـهدت البلاد حرباً دينية بين أقلية حاكمة ظالمـة، وأغلبية مضطهدة؛ فقامت «كتائب الموت» بذبح المسلمين، وحرق مساجدهم، وكادت تظفر بـ «واتارا» لولا هروبه خارج البلاد.

كما قـام «جباجبو» بفرض حظـر تجول في

(١) اضطرابات ساحل العاج.. مصالح فرنسا فوق حقوق الأغلبية المسلمة، رضا عبد الودود، منارات إفريقية.

الشـــمال خوفاً من حدوث تمرد ضده، لكن ما كان يخشـاه حدث، فقد قام بعض الضباط المسلمين في الجيش في الأســبوع الأول مــن يناير ٢٠٠١م بالسيطرة على مبنى الإذاعة والتليفزيون، وأذاعوا بياناً يؤكد إسقاط النظام، لكن «جباجبو» تمكّن من سحق الانقلابيين.

ولم يكن الانقلاب هــو المفاجأة الوحيدة له؛ حيث جاءت المفاجأة الثانية في نتائج الانتخابات البلدية، حيث فاز فيها حزب «واتارا» بالمركز الأول بالرغم من فراره خارج البلاد؛ في حين جاء حزبه في المركز الثالث.

حــاول «جباجبو» احتواء الاحتقــان المتزايد، فبدأ فــي اتخاذ بعــض الخطوات نحــو تحقيق المصالحة الوطنية، فعقــد مؤتمر للمصالحة في ينايــر ٢٠٠٢م، وكان مــن أهم مخرجاته تشــكيل حكومة جديدة، لكنها كانت شــكلية بسبب استبعاد الشــماليين منهــا؛ لذا صــارت الأوضــاع مهيأة لحدوث انقلاب ثانٍ، وقد تحقق هذا الانقلاب في ٢٠٠٢/٩/١٩م، وذلك بعد قرار «جباجبو» تســريح أكثر مــن ٨٠٠ جندي وصف ضابــط من الجيش (معظمهم من مسلمي الشمال)، وهو ما دفع هؤلاء إلى الانقلاب عليه، ونجحوا في زمن قياســي من الســيطرة على نصف مساحة البلاد، واحتلوا أهم مدينتين، هما: «بواكيه»، و «كورجوهو» ذات الأغلبية المسلمة، وكانوا على وشك السيطرة على العاصمة «ياماسوكرو» Yamoussoukro؛ إلا أن القوات الفرنسية حالت دون ذلك.

وقد أعلن قادة الانقلاب تشكيل جبهة سياسية أُطلق عليها اســم «الجبهة الوطنية لساحل العاج» بزعامة «جويلومي ســورو» Guillaume Soro (مســيحي)، وتم إعلان اســم الضابط «شــريف عثمان» قائداً للجناح العسكري للجبهة.

وإزاء هــذا الوضع المتــأزم تحرك «جباجبو» على عدة محاور؛ هي:

١ - طلب الدعم العســكري من فرنسا، لكنها رفضت التورط في قمع الانقلاب.

٢ - الاعتماد على دعم خارجي، وخصوصاً من أنجولا التي تمتلك ســلاحاً جوياً كبيراً، ولها خبرة طويلة في مواجهة الانقلابات العسكرية، وذلك وفق اتفاق عسكري بين الجانبين، كما استعان بمرتزقة من جنوب إفريقيا للمشــاركة فــي قمع الانقلاب، وهو الأمر الــذي قوبل باســتنكار دولي وإفريقي واسع النطاق.

بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، قالت: إن قوات «جباجبو» تقوم بخطف المسلمين والاعتداء عليهم

٣ - الحســم العســكري للصــراع، حيــث ارتكبــت قواته جرائم ضد الإنســانية في مواجهة الانقلابييــن، وكذلك ضد مواطنــي دول الجوار؛ بزعــم إيوائهم لهــم، وقامت بحــرق بيوت هؤلاء، وكان من بين الضحايا الجنرال العســكري السابق «روبرت جيه» الذي ينتمي لقبائل ياكوبا المسيحية في الغرب، وهو ما أدى بعد ذلك لقيام حركتي تمرد - مســيحيتين - في الغرب؛ هما: «حركة العدالة والسلام»، و «الحركة الشعبية لغرب ساحل العاج»؛ بهدف الثأر لمقتله.

ولقد كشفت الصحف والتقارير الدولية أعمال الإبادة التي وقعت بالمسلمين علــى أيدي قوات «جباجبــو»، ومن ذلك ما ذكرته صحيفة «ســياتل بوســت انتيليجينســز» الأمريكية، والتي قالت: إن ميليشــيات «جباجبو» تســرق أموال المســلمين، وتعتــدي عليهم. وهــو الأمر نفســه الذي ذهبت إليــه بعثة الأمم المتحدة لتقصــي الحقائق، حيث

قالت: إن قوات «جباجبو» تقوم بخطف المسلمين والاعتداء عليهم.

لكن بالرغم من ذلك أخفق «جباجبو» في احتواء الموقف، وتدخّلت أطراف إقليمية للتوسّط بين الطرفين، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)؛ بناء على أن ساحل العاج عضو بها، وقد توصل الطرفان لاتفاق لوقف إطلاق النار في توجو ٢٠٠٣م، مع النصّ على قيام القوات الفرنسية الموجودة في البلاد بالإشراف عليه لحين وصول قوات «إيكواس»، لكن «جباجبو» لم يحترم وقف إطلاق النار، فاندلع الصراع مجدداً، وهو ما دفع فرنسا إلى ضرورة التدخّل للتوسّط بين الطرفين، وانتهى الأمر بتوقيع «اتفاق ليناس ماركوسي» (٢٤/١/٢٠٠٣م).

كان من أهم بنوده:

١ - تشكيل حكومة وحدة وطنية، يرأسها رئيس وزراء، يعيّنه الرئيس بالتشاور مع الأحزاب الأخرى، على أن تضم الحكومة كل أطراف النزاع بما فيها حركتا التمرد في الغرب، بحيث يتم تخصيص تسع حقائب وزارية لفصائل المتمردين الثلاثة، منها حقيبتا الداخلية والدفاع، على أن يكون نصيب الحركة الوطنية التي قادت الانقلاب سبع حقائب، كما يتم تخصيص سبع حقائب مماثلة لحزب «واتارا».

٢ - بقاء الرئيس الحالي «جباجبو» في منصبه حتى موعد الانتخابات القادمة، مع تقليص صلاحياته لحساب رئيس الوزراء.

٣ - إجراء تعديل للمادة ٣٥ من الدستور بخصوص الترشّح لمنصب رئيس البلاد؛ بحيث يتيح لأي شخص من أم عاجية أو أب عاجي الترشّح في الانتخابات؛ بشرط أن يكون مقيماً في البلاد لمدة خمس سنوات متتالية قبل الانتخابات.

٤ - التحديد الدقيق لمواصفات الهوية والمواطنة في صياغة لا تسمح بأي تمييز بين المواطنين، وأن تصدر التعديلات القانونية طبقاً لهذه الصياغة.

٥ - نزع أسلحة الفصائل المسلحة الثلاثة في الشمال والغرب، وإعادة تنظيم الجيش، على أن تتولى فرنسا إعادة بنائه، مع دمج قادة الانقلاب في الجيش وفقاً لمواصفات عسكرية تحدّدها فرنسا، مع طرد المرتزقة من البلاد.

٦ - إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق، تتألف من ممثلين عن الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، و «إيكواس»، والمنظمة الفرانكفونية، وغيرها، على أن يكون مقر اللجنة في أبيدجان.

٧ - استمرار العمل بقانون الملكية العقارية الصادر عام ١٩٩٨م، والذي يمنع الأجانب من تملّك الأراضي الزراعية، مع إصدار تعديلات قانونية، تسمح للورثة بالحق في وراثة عقود الإيجار طويلة الأمد التي نص عليها الدستور.

و «يلاحظ على هذا الاتفاق عدة أمور:

- مشاركة كل القوى فيه، بشقيها العسكري والسياسي، وعدم استبعاد أي منها خشية تجدد النزاع من جديد؛ لذا كان من بين المشاركين «حزب واتارا» الذي حصل على سبع حقائب وزارية.

- التوزيع العادل - نسبياً - للحقائب الوزارية بين القوى المختلفة (سبع حقائب لكل من «واتارا» الحركة الوطنية التي قادت التمرد الأخير، وحقيبة واحدة لكل جبهة من جبهتي التمرد الغربي).

- إعطاء الاتفاق حقيبة الداخلية للمسلمين يعد أمراً ذا دلالة بالغة؛ إذ يساهم في حل قضية المواطنة التي كانت لبّ الصراع مِنْ قَبْل؛ على اعتبار أن وزارة الداخلية هي المسؤولة عن شؤون الهوية والجنسية.

- أن الاتفاق تضمّن بنوداً عملية واضحة ومحددة؛ على عكس مسودة الاتفاق التي توصّل إليها الطرفان في توجو في نوفمبر ٢٠٠٣م، وباءت بالإخفاق.

- الاتفاق على تعديل المادة (٣٥) من الدستور بشكل لا يستبعد المسلمين - وقائدهم «واتارا» تحديداً - من خوض الانتخابات القادمة»[1].

■ تطورات الأزمة:

تصاعدت الأزمة مرة أخرى في أواخر نوفمبر الماضي ٢٠١٠م إثر الانتخابات الرئاسية الأخيرة، عندما أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة التي تضم (الأمم المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا ودول غرب إفريقيا) عن فوز «واتارا» بنسبة ٥٤ ٪ مقابل ٤٦ ٪ من الأصوات لـ «جباجبو»؛ إلا أن رئيس المجلس الدستوري سرعان ما خرج على الملأ ليعلن أن «جباجبو» هو الفائز بعد أن أحرز ٥١ ٪ من الأصوات؛ موضحاً أن نتائج التصويت في سبع من المناطق الشمالية المؤيدة لـ «واتارا» ألغيت بسبب ما أسماه تجاوزات انتخابية خطيرة، ولم يقف الأمر عند ذلك، بل إن رئيس الوزراء «جويلومي سورو» أعلن استقالته من منصبه وتأييده لمرشّح المعارضة، فيما تعهد الجنرال «فيليب مانجو» قائد القوات المسلحة بالولاء لـ «جباجبو»، وترافق مع هذه التطورات أعمال عنف محدودة أسقطت عشرات القتلى.

■ الموقف الدولي:

ومع هذه التطورات تدخلت عدة دول إقليمية ودولية على خط الأزمة، لكن اللافت في هذه الأزمة هو تأييد واشنطن وباريس لـ «الحسن واتارا»، بل اللافت أيضاً أن فرنسا، وهي الدولة التي كانت تحتل ساحل العاج في السابق، بدت متوافقة تماماً مع موقف أمريكا على الرغم من الصراع بينهما على النفوذ في القارة السمراء!

واختلفت التفسيرات حول موقف فرنسا وأمريكا حيال هذه الأزمة، فأرجعها بعض المحللين إلى تهديد «واتارا» وأنصاره بحرب أهلية جديدة في حال عدم اعتراف «جباجبو» بنتائج انتخابات الرئاسة، وهو ما يضع فرنسا وأمريكا في مأزق خشية أن تندلع الحرب مجدداً، وهو ما قد يؤثر بشدة على مصالحهما وشركاتهما المستفيدة من زراعة الكاكاو التي تتركز أساساً في شمال ساحل العاج ذي الأغلبية المسلمة، وهو الذي جعلها واحدة من أغنى الدول المستقلة حديثاً في غرب إفريقيا.

ويضاف إلى ذلك قلق أمريكا وفرنسا من المسلمين الذين تبلغ نسبتهم ٦٥٪ من عدد السكان، وباتوا في غضب عارم بسبب الظلم الواقع عليهم والقادم من الجنوب؛ حيث رفاهية النخبة السياسية التي تخصصت في نهب الفارق بين السعر الدولي للكاكاو والسعر البسيط جداً الذي يدفعونه لمزارعي الكاكاو؛ لدرجة دفعت بعض المحللين للقول إن ما يحدث في ساحل العاج حالياً هو ثورة «الظلم ضد الطغيان» أو «ثورة مسلمي كوت ديفوار».

غير أن الذي يدعو للشك هو رفض «جباجبو» التنحي عن السلطة على الرغم من التأييد الدولي والإقليمي المعلَن لـ «الحسن واتارا»، والاعتراف به رئيساً للجمهورية، ويسوّغ أصحاب هذا الاتجاه مخاوفهم بأن الموقف الغربي المعلن لن يؤثر كثيراً في التغيرات على أرض الواقع، فلن يتخذ الغرب خطوات جادة ضد «جباجبو»؛ وخصوصاً أنه يسيطر بشكل شبه تام على الأوضاع في الجنوب العاجي، وولاء الجيش وقبائل الجنوب له، فضلاً عن دعم استخباراتي فرنسي تقليدي - قد يشوبه التوتر أحيانًا - مكّنه طوال السنوات الماضية من تحدي الجميع، والقيام بوضع العراقيل أمام تنفيذ «اتفاق سلام بوركينافاسو»، وتأجيل الانتخابات مرة تلو الأخرى، دون أن يواجه موقفاً دولياً يتجاوز المطالبة بتسريع عقد هذه الانتخابات، يضاف إلى ذلك أن باريس لا تبدي ارتياحاً لخلفه «واتارا»،

(١) ساحل العاج، موسوعة الإخوان المسلمين، مصدر سابق.

وتعده معادياً لها.

ولكن هناك من رفض هذا الطرح - وقد أثبتت الأحـداث صواب وجهة النظر هذه -، ويقصر توتر علاقات باريـس مع الزعيم الشـمالي على حقبة الرئيس السابق جاك شـيراك، مدللين على تبدّل مواقف باريس تجاهه بالاعتراف السريع به رئيساً من جانب سـاركوزي، ومطالبتـه لخصمه بالقبول بالهزيمـة، وهو مـا يدل على أن الجهـة الوحيدة التي راهن عليها «جباجبو» قد تخلّت عنه، ولم يبق أمامه إلا الاعتماد علـى مواقف الكيان الصهيوني ومنظمات التنصير التي غضّ الطرف عن اختراقها للمجتمـع العاجي طوال العقـد الماضي، وإن كان تأثير الطرفين يبدو محدوداً جداً، بالرغم من أنهما مارسا دوراً في دعم أنشطة «فرق الموت» في مناطق المسـلمين، وتأييدهما لتصفية القادة الشماليين؛ إيماناً منهما بأن وصول مسـلم لسدة السلطة يعني نهاية عصـر عرّابي الفرانكفونية والموالين للغرب، وتجفيف منابع نفوذهما في البلاد.

■ الدور الصهيوني:

نجـح الكيان الصهيوني في اكتسـاب أرضية فـي البلاد عبـر دعمه الشـديد لـ «جباجبو»، وإمداده له بالأسـلحة والخبـراء، وتدريب قواته وحرسـه الرئاسي، فالصهاينة موجودون في جميع المؤسسات في جنوب البلاد، سواء كانت عسكرية أو مدنية، تكنولوجية أو زراعية.

كانت صحيفة «هـآرتس» الصهيونية قد ذكرت تفاصيل صفقـة عَقَدَها تجّار سـلاح من الكيان الصهيوني مع ساحل العاج عن طريق «شركة أنظمة الدفاع الجوي»، اشـتملت على معدات عسـكرية بينها طائرات اسـتطلاع، وصفقة ذخيرة، وقنابل مضيئة[١]، فضلاً عن الأنشـطة المشـبوهة ضد المسلمين في الشمال، ومحاولة إثارة الاضطرابات في صفوفهم عبر قيام جهاز الموسـاد بدور مهم في تصفية وجهاء المسلمين في المجتمع العاجي، بـل إن بعض التقارير تشـير إلـى دور صهيوني مباشر يسـعى لتفريغ اتفاق السـلام الموقّع في بوركينافاسو من أي مضمون؛ لإدراكهم أن الفوضى تصبَّ في مصلحة حلفائهم من الأقلية النصرانية.

وفي السـياق نفسـه؛ ذكرت مصادر إعلامية فرنسية أن عناصر الصهيونية كانوا يديرون مركزاً للاسـتخبارات والتنصـت في أبيدجـان عاصمة ساحل العاج، قادوا عملية غارات جوية على شمال البلاد، «لعل هذا يلقي الضوء على الدور الصهيوني للتغلغل في إفريقيا، وفي منع المسلمين من الوصول للسلطة رغم أنهم الأغلبية، إذا ما وضع إلى جانب ذلك المعلومات المعروفة عن الدور الصهيوني في جنوب السـودان، وفي منطقة دارفـور، وإريتريا، وجنوب إفريقيا.. الذي يتلخص في اكتساب عملاء لـ «المستعمر الجديد»، ودراسة الحالة لاستغلال المشـكلات والصراعات المحلية، وتأجيج هـذه الصراعات»[٢].

■ سيناريوهات إنهاء الأزمة:

كانت هناك سـيناريوهات متوقعة لهذة الأزمة قبل حسمها بالقبض على «جباجبو»، ولعلنا نعرض لها، ثم نتوقف عند كيفية الحسـم ومآلاتها، وهذه السيناريوهات كالتالي:

١ - السـيناريو الأول: ويُطلق عليه السيناريو «الكينـي - الزيمبابـوي»: حيث يقبـل بمقتضاه «واتارا» تقاسـم السـلطة، والحصول على منصب رئيس الوزراء وعدد من المناصب السيادية لصالح تحالف المعارضة، وهذا السـيناريو يسعى أنصار «جباجبو» لترويجه وتطبيقه، غير أن كل المؤشرات

(١) ساحل العاج.. صراع إمبراطوري بوقود محلي، خالد يوسف، منارات إفريقية.

(٢) ساحل العاج.. صراع إمبراطوري بوقود محلي، مصدر سابق.

تؤكد صعوبة تكراره في ظل وجود موقف دولي وإقليمي قوي مؤيد لـ «واتارا»، ورفض لجميع مزاعم خصمه.

٢ - السيناريو الثاني: يمكن أن يُطلق عليه «سيناريو المصالح»: حيث تضغط فرنسا وأمريكا بشدة على «جباجبو» لمغادرة السلطة، مع ضمان دور سياسي للقوى التقليدية في البلاد عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية بشكل مشروع، وإعادة توحيد البلاد، وصياغة دستور جديد، وبناء مؤسسات الدولة وفق معايير جديدة، أهم أولويتها ضرورة عدم تجاهل دور دول الجوار العاجي، وموقف دول الرابطة الاقتصادية لغرب إفريقيا «إيكواس» بقيادة نيجيريا الداعمة بقوة لطيِّ صفحة «جباجبو»، لكن هذا السيناريو يعيقه موقف «جباجبو» المتشبث بالسلطة، وغير قابل للتنازل عن الحكم، مما قد يستغرق وقتاً طويلاً، يزيد من حالة الانقسام، وعدم الاستقرار التي تشهدها البلاد.

٣- السيناريو الثالث: وهو سيناريو الحسم الذي تم بالفعل ، وكان يُطلق عليه «سيناريو الحسم السريع»: من خلال إعطاء الولايات المتحدة أو فرنسا الضوء الأخضر للقوات الشمالية للزحف على العاصمة، وإبعاد «جباجبو» وتنصيب «واتارا» بالقوة بشكل خاطف من خلال تقديم دعم محدود لها، دون التورط في الحرب، وقد رجحت كفة هذا السيناريو نتيجة للشرعية الشعبية والدولية التي حظي بها «واتارا» عقب فوزه في الانتخابات، وتعهده ببناء مجتمع جديد في ساحل العاج يقوم على التعددية وإتاحة الحرية لجميع أطياف المجتمع، وإزالة الاحتقان الطائفي في البلاد.

هذا بالإضافة إلى محاولة فرنسا إرضاء الأغلبية المسلمة في الشمال حتى تضمن استمرار نفوذها في البلاد.

ومن ثم فقد دعمت القوات الجوية والمصفحات التابعة للقوات الفرنسية قوات «واتارا» في الهجوم الذي شنته على مقر «جباجبو» في أبيدجان حتى تمكنت من اعتقاله.

ساحل العاج وآفاق المستقبل:

يتعين على «واتارا» خلال المرحلة القادمة أن يبدأ ببسط الأمن، والعمل على استقرار البلاد، التي تعاني من فوضى عارمة، حتى يتمكن من السيطرة على الأوضاع، ومنع السرقة وأعمال الشغب والعنف المتوقعة من المتعاطفين مع «جبباجبو»، وهناك مؤشرات لإمكانية استعادة «واتارا» الأمن مرة أخرى؛ حيث أعلنت محطة تلفزيونية موالية لـ«واتارا» أن قادة الجيش الذين قاتلوا من اجل «جباجبو» أعلنوا ولاءهم لمنافسه «واتارا»، وقالت المحطة إن «فيليب مانجو» رئيس أركان الجيش وكل قادة القوات البرية والجوية والبحرية تعهدوا بالولاء لـ«واتارا»، كما أن القوات الشمالية بدأت في مصادرة الأسلحة الثقيلة التي كان يستخدمها خصوم «واتارا».

القضية الأخرى التي تحتاج قرارات سريعة هي إجراء مصالحة شاملة حتى لا تنجر البلاد إلى حرب أهلية مرة أخرى، خاصة وأنه لا يزال هناك الكثير من مؤيدي «جباجبو» في الجنوب، لذلك يجب على «واتارا» أن يعمل على استيعابهم واحتوائهم؛ للحفاظ على النظام، وتوفير الاستقرار اللازم؛ لتصدير الكاكاو وإخراج البلاد من الأزمة الإنسانية التي تعاني منها.

وقد تنبه «واتارا» لأهمية هذه الخطوات فدعا في كلمته التي ألقاها عقب اعتقال «جباجبو» إلى طي صفحة الماضي المظلمة، وبدء صفحة جديدة في البلاد، معربا عن عزمه تشكيل لجنة للمصالحة الوطنية، وداعيا جميع المقاتلين إلى إلقاء سلاحهم.

وبشكل عام فإن اتجاه الأحداث يسير في مصلحة الأغلبية المسلمة الشمالية، لانهاء سنوات من والاضطهاد والتمييز ضدهم.